

# أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

\*غيث أحمد

إشراف \*\*د. عماد سليمان

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، تم قياس المتغير المستقل بحاصل قسمة الدخل الشامل الآخر إلى صافي الدخل، والمتغير التابع بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، اعتمدت الدراسة على البيانات المالية السنوية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال مدة زمنية تمتد من عام 2011 وحتى عام 2020، واستخدمت معادلة الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة، توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: الدخل الشامل الآخر، الأداء المالي، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

\* طالب دراسات عليا في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة طرطوس.

\*\* أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس.

# The Impact of Other Comprehensive Income on Financial Performance of the Listed Banks in Damascus Securities Exchange (Empirical study)

**\*Ghaith Ahmad**

**Supervised by: \*\*Dr. Emad Souliman**

## Abstract

This study aims to determine the effect of other comprehensive income on financial performance for banks listed on the Damascus Stock Exchange, the independent variable was measured by dividing other comprehensive income on net income, and the financial performance by return on assets and return on equity as for two dependent variables, The study based on the annual financial statements published for banks listed on the Damascus Securities Exchange during a period of time extending from 2011 to 2020. The hypotheses were tested by using simple regression equation, it is found that there is a statistically significant effect of other comprehensive income on the financial performance

**Keywords:** Other comprehensive income, Financial performance, Return on Assets, Return on Equity.

---

\* Postgraduate student, Faculty of economics, Tartous university

\*\* Assistant professor, faculty of economics, Tartous university

## 1. مقدمة:

تعتمد عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية وبشكل كبير على المعلومات المتوفرة فيها والمتعلقة بقياس الدخل والمركز المالي للمنشأة، وتعتبر تلك المعلومات أساساً يُرتكز عليه في تلك العملية وركيزة أساسية للدلالة على الأداء المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

تزامن مع ظهور مفهوم الدخل الشامل الآخر أن نشأ الكثير من الجدل فيما بين واضعي المعايير المحاسبية الأمر الذي استوجب تسليط الضوء على هذا المفهوم والبحث في أهميته وتفسيره وآلية تطبيقه وذلك بما ينسجم مع التطورات التي تشهدها المنشآت التي بدورها تطلعت نحو التوسع في أنشطتها، وتظهر أهمية الدخل الشامل الآخر من خلال توجهات كل من مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبية المالية FASB نحو إصدار وتعديل المعايير المحاسبية بما ينسجم مع ضرورة التركيز على هذا المفهوم وإلزام المنشآت بعرض بنوده ضمن القوائم المالية استناداً على ما يعطيه من صورة تفصيلية لمختلف مصادر الإيرادات والمصاريف وعلاوة على دوره في تقدير الأداء المالي بشكل أفضل، بالإضافة لذلك فإن تواجده يوفر ما يكفي من الشمولية التي تساهم في دعم القدرة التنبؤية بالأرباح المستقبلية وتحقيق السيطرة على إدارة المنشأة من خلال توثيق المعلومات غير التشغيلية الممكن في بعض الأحيان أخفاؤها، الأمر الذي يزيد من الدقة والشمولية والشفافية والملائمة وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية.

## 2. الدراسات السابقة:

### 1. دراسة [1] Kanagaretnam, et.al (2009)

#### Usefulness of comprehensive income reporting in Canada

#### المنفعة من عرض الدخل الشامل في كندا

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر عرض الدخل الشامل ومكوناته في القوائم المالية للشركات بتقديم

معلومات ملائمة ذات قيمة تفضيلية مقارنة مع عرض صافي الدخل لوحده في كندا، حيث استخدمت الدراسة عينة تتألف من 203 شركة من الشركات الكندية المدرجة في

سوق نيويورك في الولايات المتحدة بين عامي 1998 و 2003، والتي طبقت بشكل مماثل القواعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل يرتبط بقوة أكبر (من حيث القوة التفسيرية) بكل من العائد والسعر السوقي مقارنةً بصافي الدخل، وإلى أن أفضلية الدخل الشامل بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المُستقبلية، مقارنةً بصافي الدخل الذي يُعدّ مُتنبئ أفضل بصافي الدخل المستقبلي.

## 2. دراسة Al-Khadash & Abdullatif (2009) [2]

### Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan

أثر محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البلدان النامية: حالة من القطاع المصرفي في الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي

للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للمصارف التجارية والاستثمارية الأردنية من عام 2002 إلى عام 2006، وتمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كان هناك قيمة موجبة عالية جداً لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف الأرباح أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

## 3. دراسة الجوازنة (2014) [3]

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات

التأمين الأردنية، حيث أجريت على عينة من شركات التأمين والبالغ عددها ثمان شركات، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب التطبيقي لجمع البيانات وتحليلها واختبار

الفرضيات من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة، حيث توصلت إلى عدد من النتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي.

#### 4. دراسة (2014) Evans, et.al [4]

### **The Predictive Ability of Fair Values for Future Financial Performance of Commercial Banks and the Relation of Predictive Ability to Banks' Share Prices**

القدرة التنبؤية للقيم العادلة بالأداء المالي المستقبلي للمصارف التجارية وعلاقة القدرة التنبؤية بأسعار أسهم المصارف

تناولت هذه الدراسة بيان فيما إذا كانت معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي

تحمل فوائد ذات قدرة تنبؤية بالأداء المالي المستقبلي، وبيان فيما إذا كانت القدرة التنبؤية تؤثر على العلاقة بين القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية وأسعار أسهم المصارف، وأجريت على عينة من المصارف التجارية خلال الفترة 1994-2008، وتوصل الباحثون إلى أن التعديلات المتراكمة في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح المستقبلية من تلك الأوراق المالية، والأرباح والخسائر المتراكمة في القيمة العادلة غير المحققة لها قدرة تنبؤية تتفاوت تبعاً لدقة قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بما في ذلك نسبة الاستثمارات في سندات الخزينة ومدة الاستثمارات، وكما أن القدرة التنبؤية للقيم العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي تحمل فوائد هي عامل مهم في تفسير أسعار أسهم المصارف.

##### 5. دراسة Gazzola & Amelio (2014) [5]

#### Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance?

هل إجمالي الدخل الشامل أو صافي الدخل أفضل لتقييم الأداء المالي للشركات؟  
هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة دور صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل في تقييم الأداء المالي

وذلك فيما يتعلق باستثمارات الشركات من خلال الدخل الشامل الآخر، ولتحديد إذا كانت الشركات تدرج الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل أو في قائمة منفصلة عنها، فاستخدمت القوائم المالية الموحدة للفترة الممتدة من عام 2010 وحتى 2012 المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الجمهورية التشيكية التي تتبع المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية وقامت باحتساب بعض المؤشرات المالية عن طريق الدخل الشامل مثل العائد على حقوق الملكية باستخدام الدخل الشامل الآخر ونسبة الدخل الشامل الآخر من إجمالي الدخل الشامل ومقارنتها مع القيم المحسوبة بالنسبة لصافي الدخل. أظهرت النتائج أن البيانات المالية للشركات التشيكية ليس لديها ميل لفصل قائمة الدخل إلى قائمتين بدلاً من دمجهم في قائمة واحدة، وتبين أن إجمالي الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي.

##### 6. دراسة Bratten, et.al (2016) [6]

#### Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components

منفعة القيمة العادلة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للمصارف أدلة من الدخل الشامل

الآخر ومكوناته

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ما إذا كانت تعديلات القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها

التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمصارف، وبيان ما إذا كانت موثوقة هذه التقديرات تؤثر على القيمة التنبؤية لتعديلات القيمة العادلة، تم إجراؤها على عينة من الشركات القابضة للمصارف الأمريكية الحكومية والخاصة للفترة (2001-2013)، وجاءت نتائج هذه

الدراسة بأن التعديلات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها التنبؤ بأرباح المصارف قبل سنة أو سنتين لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر على الأرباح في المستقبل، فالأرباح والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح المستقبلية، وعلى عكسها الأرباح والخسائر غير المحققة من عقود المشتقات المصنفة كتحوط للتدفقات النقدية فإنها ترتبط سلبياً بالأرباح المستقبلية، كما توصلت الدراسة إلى أن القياس الموثوق للقيم العادلة يعزز القدرة التنبؤية.

7. دراسة Lee, et.al (2020) [7]

### **The Usefulness of Other Comprehensive Income for Predicting Future Earnings**

#### **منفعة الدخل الشامل الآخر للتنبؤ بالأرباح المستقبلية**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان القدرة التنبؤية لبنود الدخل الشامل الآخر بالأرباح المستقبلية للشركات

المدرجة في سوق كوسبي في كوريا، وبيان أثر موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر على قدرتها التنبؤية، وأجريت على عينة مؤلفة من 1128 شركة صناعية باستخدام البيانات الفصلية من الربع الثاني من السنة المالية 2013 إلى الربع الرابع من السنة المالية 2016، توصلت هذه الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر مرتبط بشكل إيجابي بالأرباح المستقبلية، لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر على الأرباح في المستقبل، فالأرباح والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح المستقبلية، في حين أن الأرباح والخسائر غير المحققة في البنود الأخرى تُظهر نتائج غير مهمة، كما توصلت إلى أن الارتباط بين موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر وقدرتها التنبؤية إيجابي.

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أن معظمها أكد على أهمية الدخل الشامل الآخر وتأثيره

المستقبلي على الأداء المالي للشركات فقد حاولت دراسة Gazzola & (2014) Amelio المقارنة بين قدرة صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل للتقييم فيما يتعلق باستثمارات الشركات، وتقييم الأداء المالي من خلال الدخل الشامل الآخر وتبين أن إجمالي الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي، ودعمتها في ذلك نتائج دراسة Kanagaretnam et al (2009) التي أظهرت أن عرض بنود الدخل الشامل يقدم معلومات ملائمة ذات قيمة تفضيلية بدلاً من صافي الدخل، وأن مكونات الدخل الشامل الأخرى ترتبط بقوة أكبر (من حيث القوة التفسيرية) مع القيم السوقية، بالإضافة إلى دراسة الجوازنة (2014) التي أظهرت أن مكونات الدخل الشامل الآخر من خلال تطبيق محاسبة القيمة العادلة تساهم في تحسين الأداء المالي، وهذا ما أكدته نتائج دراسة Al-Khadash (2009) حيث كان هناك قيمة موجبة عالية جداً لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة، أما دراسة Evans, et.al (2014) اختبرت القدرة التنبؤية لمعلومات القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي تحمل فوائد بالأداء المالي وتوصلت إلى أن القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ذات قدرة تنبؤيه تتفاوت تبعاً لدقة القياس، وجاءت دراسة Bratten, et.al (2016) بأن التعديلات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها التنبؤ بأرباح المصارف قبل سنة أو سنتين لكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الآخر نفس الأثر على الأرباح في المستقبل كما توصلت الدراسة إلى أن القياس الموثوق للقيم العادلة يعزز القدرة التنبؤية، وكذلك دراسة Lee, et.al (2020) توثق القدرة التنبؤية للدخل الشامل الآخر بالأداء المالي وكلما زادت موثوقية المعلومات المضمنة في الدخل الشامل الآخر زادت قدرتها التنبؤية.

من الصعب استخلاص استنتاجات محددة استناداً إلى هذه الدراسات لأن الاختلافات في النتائج يمكن أن تعزى إلى الاختلافات في منهجيتها وبياناتها وواقع تطبيقها، إلا أن معظم الدراسات توصلت إلى أن بنود الدخل الشامل الآخر لها أثر على الأداء المالي الذي يمكن التنبؤ به من خلال تعديلات القيمة العادلة، إن نتائج الدراسات السابقة شكل حافز أمام الباحث لدراسة أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للمصارف المدرجة في



سوق دمشق للأوراق المالية باعتباره سوق ناشئ وخاصة مع حداثة عهد هذه المصارف وقلّة الدراسات في هذا المجال.

### 3. مشكلة البحث:

تعد القوائم المالية بما تتضمنه من المعلومات المحاسبية وسيلة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ المستقبلي للتدفقات النقدية وإحدى أهم الركائز في عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين والملاك، تضافرت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في جعل القوائم المالية بفحواها أكثر موثوقية وشمولية لتعبر عن الأنشطة غير التشغيلية عبر بنود الدخل الشامل الآخر.

بناء عليه تتمثل مشكلة البحث في طرح الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. هل يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

### 4. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

1. تحديد أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. تحديد أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

### 5. فرضيات البحث:

**H1:** لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**H2:** لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

#### 6. أهمية البحث:

إن الاستثمارات في المنشآت المالية كبيرة وضخمة والهدف الرئيسي منها هو تحقيق الأرباح التي تعتبر بدورها مقياساً لأدائها المالي، والأرباح والخسائر المحققة يبلغ عنها في صافي الدخل دون اعطاء الاهتمام الكافي أحياناً لنبود الدخل الشامل الآخر أو عدم الاعتراف فيها، فعند الاطلاع على قيم الدخل الشامل الآخر للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمت ملاحظة ازدياد حجمه بمرور الوقت وبشكل متفاوت ووجود خسائر ضخمة مما يستدعي إظهار أهميته لما لهذه الأرباح والخسائر من أثر محتمل على الأداء المالي إذا تحققت في المستقبل.

#### 7. منهجية البحث:

يقع موضوع البحث ضمن الأبحاث المحاسبية القائمة على السوق، جرى الاعتماد على المقاربة الاستنباطية للإجابة على الأسئلة البحثية، يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة فتتكون من المصارف التي تتوفر تقاريرها المالية السنوية دون انقطاع خلال مدة الدراسة، باستثناء المصارف الإسلامية نظراً للطبيعة الخاصة لعملها، لذلك تعد العينة من العينات الملائمة غير الاحتمالية، والتي تتألف من (8) مصارف، اعتمد الباحث في اختبار الفرضيات على جمع البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية للمصارف والموجودة على الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية، وعلى النموذج التالي الذي يبين العلاقة بين قيم الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل من جهة كمتغير مستقل، والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من جهة ثانية كمتغيرات تابعة. ويأخذ النموذج الصيغة الآتية:

$$Y1 = a + b1 X$$

$$Y2 = a + b2 X$$

Y1: العائد على الأصول

Y2: العائد على حقوق الملكية

X: قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل

B: معامل الارتباط

a: مقدار ثابت

تم احتساب الدخل الشامل الآخر كنسبة مئوية من صافي الدخل لضمان تجانس العينة بعد أخذ المتغيرات التابعة التي تمثل مؤشرات الأداء المالي بعين الاعتبار نظراً لأن قيمهم تمثل نسب مئوية، اختبر الباحث فرضيات البحث عن طريق تحليل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وأيضاً عن طريق استخدام معادلة الانحدار البسيط لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.26 في تحليل البيانات.

#### 8. متغيرات البحث:

يعتمد هذا البحث في اختبار فرضياته على النموذج المؤلف من متغيرين تابعين

وهما: العائد على

الأصول والعائد على حقوق الملكية، ومتغير مستقل وهو قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل.

#### 9. محددات البحث:

سيقتصر اجراء هذا البحث على سوق دمشق للأوراق المالية، وفي مدة زمنية

تمتد عشرة سنوات؛

تبدأ من عام 2011 وتنتهي في عام 2020.

## 10. الإطار النظري للدراسة:

### إجمالي الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر

يُعد مفهوم الدخل الشامل من المفاهيم الحديثة نسبياً، وهو مصطلح محدد يستخدم في إعداد التقارير

المالية، يعبر عن كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير صافي الأصول خلال الدورة المحاسبية وذلك بعد استبعاد تغييرات حقوق الملكية، من خلال قياس مجموع كل الأحداث المالية والتشغيلية بإدراج كافة البنود من المكاسب والخسائر غير المتحققة والتي تكون قابلة للقياس بشكل موضوعي ويمكن الإبلاغ عنها في القوائم المالية الرئيسية للمنشأة لتصبح أكثر فائدة وملاءمة لمستخدمين لهذه القوائم.

يُعرف إجمالي الدخل الشامل **Total Comprehensive Income (TCI)** بأنه التغيير في حقوق الملكية لكيان ما خلال فترة معينة من الزمن الناتجة من الصفقات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر غير المالكين [8]، وبالتالي فهو يتضمن كل التغييرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناتجة من الاستثمارات بواسطة المالكين والتوزيعات عليهم، فهو يتألف من مجموع مكونات الأرباح والخسائر مضافاً إليها عناصر الدخل الشامل الآخر [9].

كما يُعرف الدخل الشامل الآخر **other comprehensive income (OCI)** بأنه إجمالي الدخل (الإيرادات) مطروحاً منه المصروفات (متضمنةً تسويات إعادة التصنيف) التي لم يُعترف بها في الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب أو مسموحاً به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS [9].

يُزود الدخل الشامل مستخدمي التقارير المالية رؤية شاملة لأداء المنشأة فهو أشمل من مفهوم صافي الدخل المحاسبي الذي يحتسب بالطريقة التقليدية عن طريق مقابلة مصاريف الفترة الحالية بالإيرادات المتحققة مع استبعاد كافة المكاسب والخسائر غير المتحققة التي تحدث داخل المنشأة. نتيجة لذلك، يتبين أن الهدف الأساسي من الدخل الشامل الآخر الإبلاغ عن جميع التغييرات في حقوق الملكية الناجمة عن المعاملات مع غير المالكين، ويساعد على التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تقييم أفضل للأداء المالي [6].

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أولت أهمية في تحقيق الهدف المذكور أنفاً حيث تطلب المعيار رقم 130 الإفصاح عن الدخل الشامل بدرجة متساوية في الأهمية مع صافي الدخل، وذلك بسبب تساوي صافي الدخل مع الدخل الشامل للمنشأة التي ليس لديها بنود أخرى للدخل [7].

أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 (عرض القوائم المالية) البنود التي تدخل في الدخل الشامل الآخر وفق ما يلي [10]

- 1- التغييرات في فائض إعادة التقييم
- 2- المكاسب والخسائر الإكتوارية عن خطط المنافع المحددة
- 3- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة البيانات المالية للعمليات الأجنبية
- 4- المكاسب والخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع
- 5- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط التدفق النقدي
- 6- التغير في القيمة العادلة الذي يعزى للتغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

### الأداء المالي Financial performance

يعرف الأداء المالي بأنه وسيلة يمكن من خلاله تحديد الاستراتيجية المتبعة من قبل المنشأة ومقياس

لكل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بالإضافة إلى الإيرادات والمصاريف، فما للأداء المالي من دور في تمكين المنشأة من تحقيق أهدافها الرئيسية وتعزيز استمراريتهما ببرز وبوضوح ماله من أهمية ولاسيما فيما يتعلق بدوره في توفير المعلومات المتعلقة بالأرباح والسيولة المتاحة والتي من شأنها أن تعطي صورة معبرة ودقيقة عما تتمتع به المنشأة من قدرة وكفاءة في إدارة استثماراتها وتحقيق مكاسبها، وذلك من خلال استغلالها لجمع مواردها ووفائها بما يقع على عاتقها من التزامات وتحقيقها لأهدافها المرجوة عن طريق تعظيم الإيرادات بأقل تكلفة ممكنة الأمر الذي يجعل من الوضع المالي للمنشأة غاية في الوضوح [7]. وانسجاماً مع مما سبق يرى الباحث بأن الأداء المالي هو المرأة

التي تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة نظراً لكونه يُظهر وبصورة جلية الموارد المالية ويحدد فرص الاستثمار بما من شأنه أن يحقق أهداف أصحاب المصالح. تتمثل مؤشرات الأداء المالي بنسب مالية تعد من أفضل طرق بيان حقيقة الوضع المالي للمنشأة، وتقسم بدورها إلى نسب الربحية، نسب الرفع المالي، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب السوق، إلا أنه واستناداً على محور هذا البحث سنعمد التركيز على أهم نسب الربحية المتمثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في المصارف وذلك لكونهما المتغيران التابعان للبحث [4].

### العائد على الأصول Return on Assets

يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم كفاءة الإدارة على استخدام أصولها، لكونه يعكس فعالية

القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الإدارة، إذ يهدف إلى قياس قدرة المصارف على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في أصولها ويشكل أساساً يركز عليه في اتخاذ قرارات الإقراض وذلك بعد أن تتم مقارنتها بكلفة تلك العملية، وبعبارة أدق يمكن القول بأن العائد على الأصول يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحققة من استخدام أصول المصارف [8]. لا بد من أن نوضح بأن العائد على الأصول يكافئ حاصل قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول، وأن الارتفاع في هذا المؤشر يشير إلى التحسن في أداء المصارف إلا أن هذا المؤشر سينخفض عندما تلجأ المصارف إلى الديون وذلك لكون مصروف الفائدة سيؤثر على رقم صافي الدخل بالانخفاض.

لا يخلو مؤشر العائد على الأصول من العيوب التي بدورها تتمثل بكونه يعتمد على الربح المحاسبي والذي قد لا يعكس الربح الاقتصادي الحقيقي للمصارف، بالإضافة إلى أنه يعتمد على القيمة الدفترية للأصول والتي قد لا تعكس بالضرورة القيمة السوقية لها [4].

### العائد على حقوق الملكية Return on Equity

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية المؤشر الأكثر استخداماً للعائد الذي يطلبه المساهمين وذلك

مقابل المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهم، حيث يشير إلى العلاقة بين الأرباح التي حققتها المصارف نتيجة لاستثمار أموال المساهمين لديها، ولعل هذا ما يجعل منه مؤشراً شاملاً يمكن من خلاله تقييم الربحية بالإضافة إلى أنه يعبر على مدى قدرة المصارف على جذب الاستثمار لديها نظراً لكونه المحدد الأساسي لقرارات المستثمرين [9].

لا بد من أن نوضح بأن العائد على حقوق الملكية يكافئ حاصل قسمة صافي الربح على حقوق المساهمين، كما أن ارتفاع هذا المؤشر يعبر عن كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية والذي من شأنه أن يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين ولعل هذا مرده إلى ارتفاع سعر السهم في السوق المالي [8].

## 11. النتائج والمناقشة:

الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع		المتغير المستقل				
العائد على حقوق الملكية ROE		العائد على الأصول ROA		نسبة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل		
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اسم البنك
31.63%	13.18%	9.99%	3.98%	7.30%	2.22%	1 البنك العربي
24.47%	18.69%	7.23%	4.78%	8.45%	1.02%	2 بنك الشرق
21.49%	16.52%	7.72%	4.69%	11.79%	2.53%	3 بنك بيبلس سوريا
18.75%	18.89%	2.20%	1.88%	21.18%	9.43%	4 بنك بيمو السعودي الفرنسي
81.48%	-27.48%	4.63%	0.39%	0.19%	0.02%	5 بنك سورية والخليج
20.29%	18.07%	3.39%	2.21%	8.79%	2.34%	6 بنك سورية والمهجر
21.89%	16.09%	5.68%	3.59%	9.97%	10.01%	7 بنك عودة
27.77%	17.06%	6.36%	3.38%	18.04%	21.68%	8 فرنسبنك - سورية
30.97%	11.38%	5.90%	3.11%	36.96%	18.28%	المتوسط العام

يبين الجدول (1) المتغير المستقل للدراسة نسبة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل، والمتغيرات التابعة متمثلة بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل منهم. بلغ عدد المشاهدات 80 مشاهدة وهي أكبر من 5 أمثال عدد المتغيرات المستقلة، مما يعني أن شرط نسبة مشاهدة المتغيرات المستقلة محقق.

لمعرفة فيما إذا كانت تتوفر الشروط المتعلقة بملائمة بيانات الدراسة لإجراءات التحليل الإحصائي من

خلال اختبار توزيع بيانات الدراسة توزيعاً طبيعياً والتأكد من عدم الحاجة إلى اللجوء إلى اختبارات تحليل البيانات التي تحمل خاصية التوزيع غير الطبيعي عن طريق الاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية وذلك من أجل التمكن من إجراء تحليل الانحدار البسيط، لذلك تم اختبار متغيرات الدراسة كافة من حيث اتصافها بالتوزيع الطبيعي من خلال اختبار Kolmogorov-Smirnov، وعليه كانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Sig	Variables	صفة المتغير
0.200	معدل العائد على الأصول ROA	تابع
0.200	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	تابع
0.150	قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل X	مستقل

يلاحظ من مخرجات الجدول رقم (2) أن قيمة Sig لجميع متغيرات الدراسة أكبر من (0.05) الأمر الذي يشير إلى توفر شرط التوزيع الطبيعي في متغيرات الدراسة كافة. لتحديد العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة تم استخدام مصفوفة ارتباط بيرسون الموضحة وفق الجدول التالي:



الجدول رقم (3) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Variable	X	ROA	ROE
X	1		
ROA	0.305**	1	0.586**
ROE	0.301**		1

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يعرض الجدول رقم (3) النتائج الإحصائية لمصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة والمتمثلة بكل من (X) والتي تشير الى قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل كمتغير مستقل، ROA والتي تشير الى العائد على الأصول، ROE والتي تشير الى العائد على حقوق الملكية، ويتضح ما يلي:

- توجد علاقات طردية ذات دلالة إحصائية فيما بين قيمة الدخل الشامل الاخر وبين الأداء المالي،

حيث حصلت أعلى قيمة ارتباط بين قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل مع العائد على الاصول وبلغت (0.305) والتي تدل على وجود علاقة طردية قوية وتعني كلما ا زدت نسبة تغير قيمة الدخل الشامل عن صافي الدخل ارتفع العائد على الاصول، في حين بلغت أدنى قيمة ارتباط (0.301) بين قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل وبين العائد على حقوق الملكية، وتعتبر هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية.

- كما توجد علاقة طردية قوية جداً ذات دلالة احصائية بين مؤشري الأداء المالي حيث بلغت هذه

القيمة (0.586) بين كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

**اختبار الفرضية الأولى H1:** لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الأولى

$X (\beta)$	Constant $\beta$	$\beta$ Standardized Coefficients	$T$ -statistics	Sig
0.002	0.015	0.304	3.300	0.002
$R$ Square = 0.147		Adjusted R Square = 0.184		
$Model F$ test = 10.887				

يعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار البسيط لقيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتبين النتائج أن القيمة  $\beta$  Standardized Coefficients قد بلغت (0.304) والتي تدل على قوة تأثير قيمة الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، كما بينت نتائج الدراسة أن القيمة المعنوية أقل من (5%)، حيث بلغت قيمتها (Sig=0.02)، وتبعاً لقاعدة القرار تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار أعلاه، بالأخذ في عين الاعتبار قيمة (Adjusted R Square) معامل التحديد المعدل والبالغة (0.184) والتي تشير إلى القدرة على تفسير التغيرات الحاصلة في الأداء المالي فيما لو تم اعتماد مقياس العائد على الأصول من خلال قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وبناءً على تحليل الانحدار البسيط أعلاه تصاغ معادلة الانحدار الخطي التي تمثل نموذج التنبؤ بالعائد على الأصول للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

فيما لو تم اعتماد قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل فقط كدالة لهذا التنبؤ بالشكل الرياضي التالي:

$$ROA = 0.015 + (0.002 * X) + e$$

حيث أن:

ROA: تشير إلى الاداء المالي مقاسا بالعائد على الاصول.

X: تشير إلى قيمة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل.

e: هامش الخطأ.

اختبار الفرضية الثانية H2: لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (5) نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الثانية

$X (\beta)$	Constant $\beta$	$\beta$ Standardized Coefficients	T-statistics	Sig
0.002	0.083	0.384	3.300	0.002
<i>R Square = 0.142</i>		Adjusted R Square = 0.134		
<i>Model F test = 10.887</i>				

يعرض الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار البسيط لقيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتبين النتائج أن القيمة *Standardized Coefficients*  $\beta$  قد بلغت (0.384) والتي تدل على قوة تأثير قيمة الدخل الشامل الاخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، كما بينت نتائج الدراسة أن القيمة المعنوية أقل من (5%)، حيث بلغت

قيمتها (Sig=0.02) ، وتبعاً لقاعدة القرار تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار أعلاه، بالأخذ في عين الاعتبار قيمة (Adjusted R Square) معامل التحديد المعدل والبالغة (0.134) والتي تشير إلى القدرة على تفسير التغيرات الحاصلة في الأداء المالي فيما لو تم اعتماد مقياس العائد على حقوق الملكية من خلال قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وبناءً على تحليل الانحدار البسيط أعلاه تصاغ معادلة الانحدار الخطي التي تمثل نموذج التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية فيما لو تم اعتماد قيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل فقط كدالة لهذا التنبؤ بالشكل الرياضي التالي:

$$ROE = 0.083 + (0.002 * X) + e$$

حيث أن:

ROE: تشير إلى الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية.

X: تشير إلى قيمة الدخل الشامل الآخر من صافي الدخل.

e: هامش الخطأ.

## 12. الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على الاختبارات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الاخر على العائد على الأصول للمصارف

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويمكن إعزاء هذه النتيجة إلى الوزن المتزايد لبنود الدخل الشامل الآخر. والتي بات وجودها ذو أهمية لجميع أصحاب المصالح المختلفة سواء كانوا مودعين أو ملاك أو جهات تشريعية، الأمر الذي يجعل قيمة الدخل الشامل الآخر مؤشراً للربحية وكفاءة المصارف على إدارة أصولها بالشكل الأمثل، مما يعكس أثره على الأداء المالي بشكل عام وعلى العائد على الأصول بشكل خاص، وهذا يعطي انطباع على الوزن المتزايد الذي أصبح يمثله الدخل الشامل الاخر على أداء المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والذي لم يعد بالإمكان تجاهله. ومن الجدير بالذكر أن أي من الدراسات السابقة لم تقم بالتوصل إلى هذه النتيجة حيث قامت بعض الدراسات السابقة بقياس أثر الدخل الشامل الآخر على عوائد السوق بشكل عام متمثلة بالعائد على السهم.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الاخر على العائد على حقوق الملكية للمصارف

المدرجة في سوق دمشق، ويمكن إعزاء هذه النتيجة إلى الوزن المتزايد لبنود الدخل الشامل الآخر. والتي بات وجودها ذو أهمية خاصة للملاك والجهات التشريعية، فهو مصدر مهم للأرباح ووسيلة تعظيم ثروة المالكين وأصبح من غير الممكن تجاهله. ولكون البنوك تسعى كغيرها من الشركات إلى تحقيق مبدأ الاستمرارية وتعظيم ثروة مالكيها كأهم أهدافها الرئيسية، يجعل من الدخل الشامل الآخر موضع اهتمام متزايد. ومن الجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع نتائج دراسة (Gazzola & Amelio, 2014) التي توصلت إلى أن الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي للمنشآت.

وبناءً على ما سبق يمكن إدراج التوصيات التالية:

1- تقديم المزيد من الإيضاحات حول أهمية المعلومات التي يفصح عنها الدخل

الشامل الآخر وذلك

من خلال حث الجهات الرسمية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بزيادة وعي إدارات الشركات على أهمية مفهوم الدخل الشامل الآخر وإقامة دورات تدريبية لتحسين الفهم لمعايير المحاسبية الدولية.

2- حث إدارات الشركات المساهمة العامة على الاهتمام بإعادة تقييم أصولها الثابتة

والإفصاح عن

الفروقات الناتجة في بنود الدخل الشامل الآخر لكونها جزء مهم من رأس مالها وما لذلك من أثر هام لأصحاب المصالح المختلفة وجودة الإفصاح عن الأرباح.

3- إجراء دراسات مستقبلية لتقييم الأثر النسبي للدخل الشامل الآخر على الأداء

المالي في قطاعات

مختلفة أخرى.

4- ضرورة إجراء دراسات في فترات لاحقة لزيادة عدد سنوات فترة الدراسة وإجراء

المقارنات بين فترتي

قبل الأزمة السورية وبعد الأزمة.

## 13. المراجع: References

- [1] K. M. R. S. M. Kanagaretnam ، "Usefulness of comprehensive income reporting in Canada. *Journal of Accounting Public Policy* .2009 "،
- [2] H .& .A. M. Al-Khadash ، " Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan "، *Jordan Journal of Business Administration*, 5(4), pp. 533 .2009 -،
- [3] ر . الجوازنة، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي: دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، .، 2014.
- [4] M. E. H. L. D .& .H. P. E. Evans ، " The predictive ability of fair values for future financial performance of commercial banks and the relation of predictive ability to banks' share prices . "، *Contemporary Accounting Research*, 31(1), 1–12 .، 2014.
- [5] P. A. S. Gazzola ، "Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance "، *Ekonomická revue – Central European Review of Economic Issues* 17 .2014 .،
- [6] B. C. M .& .K. U. Bratten ، " Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components "، *Review of Accounting Studies*, 21(1), 280-315 .2016 .،
- [7] J. L. S. C. S. K. S. Lee ، "The Usefulness of Other Comprehensive Income for Predicting Future Earnings "، *Journal of Asian Finance, Economics and Business* Vol 7, 031 – 040 .2020 .،

- [8] I. K. K. Nishikawa ، "The Definitions of Net Income and Comprehensive Income And Their Implications for Measurement "، *Accounting Horizons* , Vol. 30, No.4, pp.511–516 .2019 ،
- [9] J. S. I. Wiley ، " Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards "، *the United States of America* ، .2015
- [10] I. F. International Accounting Standard ، "Presentation of Financial Statements "، *London, United Kingdom* .2013 1 1 ،